مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر الصناعات التقليدية - جامعة الجزائر3 المجلد 10 (العدد 01) - سنة 2021
Laboratory of Traditional Industries - University of Algiers 3
ص ص 237-268 *Studies in economics and commerce and finance Review*
ISSN: 2392-5388 EISSN: 2600-6774 **vol. 10 (n° 01) - 2021**

التكامل الاقتصادي الإسلامي (الواقع والآفاق)

Islamic economic integration (reality and prospect)

Intégration économique islamique (réalité et perspective)

سارة بوالشعير* & ميلود زنكرى**

s.bouchair@univ-emir.dz miloud.zenkri@univ-bba.dz

تاريخ استلام المقال: 21-08-2020 تاريخ قبول النشر: 17-12-2021

Abstract:

The countries of the Islamic world collectively have great economic and human potential, and if combined with integration and concerted efforts and employed optimally and rationally, they create a huge economic bloc and an international force that will enable them to be among the major global economic blocs, from this point of view came this study to discuss of economic integration and its prospects in Islamic countries.

Key words: **C**ountries of the Muslim world, **E**conomic blocs, **E**conomic integration.

* جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة (الجزائر) - طالبة دكتوراه ل. م. د.
sarasamira1992@gmail.com (المؤلف المرسل)
** جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج (الجزائر) - أستاذ محاضر (أ)
miloud.zenkri@univ-bba.dz

Résumé:

Les pays du monde islamique possèdent collectivement un grand potential économique et humaines, el s'ils combinés avec l'intégration et aux efforts concertés et sont employés de manière optimale et rationnelle, il créent un énorme bloc économique et un force internationale qui leur permettra d'être parmi les principaux blocs économiques mondiaux. De ce point de vue est venu cette étude pour examiner de la réalité de l'intégration économique et ses perspectives dans les pays islamique.

Mots clés: **P**ays du monde islamique, **B**locs économiques, **I**ntégration économique.

ملخص:

تمتلك دول العالم الإسلامي مجتمعة إمكانيات اقتصادية وقدرات بشرية كبيرة، وإذا اقترنت بالتكامل وتضافرت الجهود وتم توظيفها بالشكل الأمثل والأرشد، فإنها تخلق كتلة اقتصادية ضخمة وقوة دولية تمكنها أن تكون في مصاف التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى، من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لبحث واقع التكامل الاقتصادي وآفاقه في الدول الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: دول العالم الإسلامي، التكتلات الاقتصادية، التكامل الاقتصادي.

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للتكامل الاقتصادي
1-1) ماهية التكامل الاقتصادي
1-2) قيام التكامل الاقتصادي الناجح
2) التكامل الاقتصادي الإسلامي وحدوده
2-1) المؤسسات والهيئات الداعمة للتكامل الاقتصادي الإسلامي
2-2) القدرات الاقتصادية للعالم الاسلامي
خاتمة

مقدمة:

عرفت البيئة الاقتصادية الدولية فى العقود الأخيرة بروز توجهات جديدة، تبلورت فى التوجه المتسارع والمتزايد للدول على اختلاف مستوياتها نحو تبنى وتكوين تجمعات اقتصادية، أو الانخراط فى تكتلات اقتصادية ذات وزن اقتصادي وسياسى مهم، والتى تعاظم دورها فى الاقتصادى العالمى، نظرا للآثار الايجابية التى توفرها من تدعيم لمساعى الأطراف المتكاملة وتحقيق المكاسب والانتعاش الاقتصادى ورفاهية الشعوب، وعلى غرار مختلف الدول سارت الدول الإسلامية على هذا النهج فشكلت عديد الاتفاقيات والهيئات والمؤسسات الساعية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دولها، وعلى الرغم من توافر هذه الدول الإسلامية مجتمعة على الإمكانيات والمقومات اللازمة لإنجاحه إلا أنها فعاليتها ظلت محدودة نتيجة عدم استغلالها فى ظل التفرد الذى يعكسه الأداء الاقتصادى الضعيف لها.

مما سبق، خصصنا دراستنا للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو واقع التكامل الاقتصادي وآفاقه في الدول الإسلامية؟**

1) مدخل للتكامل الاقتصادي:

كثر الحديث في الأدبيات الاقتصادية عن التكامل الاقتصادي* من ستينات القرن الماضي، وكل رأيه وفكره. والحقيقة، أن العالم لم يعرف تكامل اقتصادي إلا بقيام اتحادات جمركية بعد انتهاء الحرب العالمية، إذ شهدت الفترة التالية للانتهاء هذه الحرب العالمية اهتماما بالغة بالتكامل الاقتصادي. وباعتبار مسألة توزيع التكاليف والمكاسب في تحليل التكامل الاقتصادي هو أمر هام، ولهذا كانت تجارب التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي فاشلة بشكل عام فيما يتعلق بالأهداف المحددة[1]. والملاحظ، أن الخدمات المالية تحتل مكانة بارزة في التكاملات الاقتصادية، فهي تسهّل المعاملات الاقتصادية عبر الأزمنة وتتوسط بين تدفقات الادخار وتدفقات الاستثمار[2].

1-1) ماهية التكامل الاقتصادي:

يشكّل التكامل الاقتصادي وسيلة هامّة لتوليد الدخل وفرص العمل وتحفيز الاستثمار والدفع بالتحوّل الهيكلي نحو نماذج اقتصادية أكثر تنوّعاً وواسعة النطاق، ليصيح نعمة للاقتصاد، تجعل الروابط التجارية والاستثمارية قوية مع بقية العالم أثر إيجابي على تخصيص الموارد وتراكم عوامل الإنتاج والكفاءة التي تستخدم بها[3].

لم يتفق المفكرون على تعريف واحد للتكامل الاقتصادي، ومن هذه التعاريف المتباينة، نذكر:

- اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات[4]؛
- عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية، وعلى تنقل عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء[5]؛

* إن مصطلح "تكامل" كلمة ذات أصل لاتيني، ابتدئ استعمالها في قاموس أكسفورد الإنجليزي. لغة، هو تجميع الأشياء كي تؤلف كلاً واحدا، أي جعل الأجزاء المتفرقة كلاً متكاملاً.
ومصطلح "التكامل الاقتصادي" بالفرنسية "Intégration économique " وبالانجليزية " Economic integration".

- آلية منسجمة تعمل عبر الحدود الوطنية، وذلك بتنسيق أو توحيد الممارسات والسياسات الاقتصادية، والسياسة النقدية، وسياسة العملة، والسياسة المالية، ولوائح السوق المالية، وسياسة المنافسة الصناعية، والنظم الضريبية والقوانين وغيرها[6]؛
- عملية ووسيلة يمكن من خلالها لمجموعة من البلدان أن تسعى جاهدة لزيادة مستويات الرفاهية، والحد من الفقر، والمديونية والضيق الاقتصادي[7]؛
- عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

من التعريفات السابقة، يمكن القول أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية تتضمن إزالة جميع الحواجز التي تعرقل التجارة وانتقال عناصر الإنتاج، مع ضرورة وجود تنسيق مستمر للسياسات الاقتصادية للدول المتكاملة لتحقيق الرفاهية والنهوض باقتصاديات الدول المتكاملة.

وينظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعته، وطبيعة توزيع المنافع وآثاره بين هذه الأطراف إلى نوعين من العلاقات[8]:

1. **علاقات تكامل رأسي:** ظهرت هذه العلاقات في مرحلة الاستعمار، فقد فُرض على المستعمرات أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية في حين كانت دول الشمال بتصنيع هذه المواد، وهو تقسيم عمل غير متكافئ يجري لمصلحة الدول المتطورة؛
2. **علاقات تكامل أفقي:** بدأت هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الشروط الموضوعية الجديدة (ثورة علمية وتقنية..)، وظهور دول المنظومة الاشتراكية واتساع حركة التحرر في العالم، إذ تتكامل العملية على أسس التخصص وتقسيم العمل بإقامة علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء

يمكن أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي في النقاط التالية[9]:

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد؛
- اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج سويا للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛ مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه وكذا مسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة؛
- انتهاج سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي؛
- وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفادي المعيقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات؛
- التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي؛
- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المتكاملة وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية، بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس

الاقتصادية الصحيحة، ويسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد على التقدم التكنولوجي؛

- وتهدف الدول المنضمة إلى المنطقة التكاملية إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، سواء من حيث القيود النوعية والكمية أو من حيث المعاملة الممنوحة لبعض الدول التي تساعد على تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتوجات وتحقيق التشغيل الكامل.

لا تختلف أهداف التكامل الاقتصادي من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة، وإن كانت الاعتبارات الاقتصادية أقوى ما تكون إلى تبرير هذا التكامل بالنسبة للبلاد النامية، فهناك جوانب غير اقتصادية تؤخذ بعين الاعتبار[10]. ويمكن أن نجمع **هذه الأهداف** في:

- **الأهداف الاقتصادية:**

وهي كل الأهداف التي تسعى إلى تحقيق مستوى اقتصادي متقدم لجميع الدول الأعضاء، والتي تتلخص فيما يلي[11]:

- ✓ الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن رفع الحواجز الجمركية بين الدول المنظمة للتكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع؛
- ✓ تحسين معدلات التبادل الدولي للدول المتكاملة والحصول على شروط أفضل للتجارة الدولية، فالتكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة القدرة على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة؛
- ✓ رفع مستوى رفاهية المواطنين حيث يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة، نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من جهة أخرى، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة؛
- ✓ تسهيل عملية التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاقتصادية عموما، إذ أن عملية التنمية بعد التكامل الاقتصادي تصبح سهلة، مقارنة بما كانت عليه قبل، ففي إطار الوحدة الاقتصادية توضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من مزايا وخصائص التكتل (اتساع السوق، وفرة عناصر العمل...) لتصل بالنهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل وغيرها من عناصر التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء؛
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول المتكاملة، فكلما اتسع نطاق اقتصاد دولة معينة من خلال الانضمام إلى تكامل إقليمي، كلما أدى ذلك إلى حدوث الاستقرار والإقلال من التذبذب في مستوى الإنتاج والتوظيف والأسعار، والذي قد يكون سبب هذه الأخيرة تبعية اقتصاد الدولة إلى دول أخرى، على عكس في حالة دخولها في التكامل

الاقتصادي حيث يكون هناك تنسيق في السياسات الاقتصادية في كل دول التكامل، وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء؛

- ✓ وتيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، فمن المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

- **الأهداف السياسية:**

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، ومن ثم فإن العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، وقد يكون الهدف السياسي للتكامل هو توثيق العلاقات بين الدول المتكاملة، أو تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد القوى السياسية الخارجية، تحقيق الأمن الوطني والسلام وتقليص الاحتكاكات بين الدول المتجاورة، رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا والراغبة في تطوير اقتصادها، إرساء أسس ديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها[12].

- **الأهداف الاجتماعية:**

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى رفع مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي لمواطني دولة معينة نتيجة لانضمامها مع دول أكثر تقدما، كما يؤدي إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع مناحي الحياة بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول، كما يساهم أيضا في حل بعض المشكلات التي لا تعاني منها دولة بمفردها، بل هي مشكلات مطروحة على المستوى الدولي، مثل[13].

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة، وتزداد درجته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وادماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل[14]، ويمكن إدراجها كالآتي:

- **منطقة التجارة التفضيلية:**

تشكل هذه الصورة أولى وأبسط درجات سلم التكامل الاقتصادي، حيث تكون مجموعة من الدول اتفاق تجارة تفضيلية عندما تطبق فيما بينها قيود على المبادلات أقل من تلك المطبقة مع العالم الخارجي[15]، أي تعني مجرد منح بعض التفضيلات أو الميزات في المعاملة من جانب دولة أو منطقة معينة لدولة أو دول أخرى ترتبط بالدولة أو المنطقة المانحة بصلات معينة (جوار، تاريخ مشترك، احتلال سابق...)[16].

- **منطقة التجارة الحرة:**

تعد هذه الصورة ثاني درجات التكامل الاقتصادي، وتتشكل هذه المنطقة عندما تعقد الدول الأطراف اتفاقا يتم بموجبه إسقاط جميع الحواجز الجمركية على حركة المنتوجات ذات المنشأ المحلي، أي التي يتم إنتاجها في الدولة أو أكثر داخل المنطقة، مع احتفاظ كل دولة

بتعريفتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة[17]. ومن أهم مناطق التبادل الحر المنتشرة عبر العالم، نجد اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (نافتا)، مناطق التجارة الحرة الأوروبية (افتا)، واتفاقية التبادل الحر لأمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)[18].

- **الاتحاد الجمركي:**

الاتحاد الجمركي عبارة عن ترتيب دولي توافق بموجبه الدول ذات السيادة على التجارة بحرية مع بعضها البعض أثناء سن تدابير مشتركة فيما يتعلق بالتجارة مع الدول غير الأعضاء[19]، حيث تسمح بالتجارة الحرة داخليا وتفرض سياسة تجارية خارجية مشتركة تجاه غير المشاركين (الدول غير الأعضاء)[20].

- **السوق المشتركة:**

تمثل السوق المشتركة درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي، فهي مخطط تتفق بموجبه الدول الأعضاء على إزالة جميع الحواجز التجارية للسماح بحرية حركة وانتقال السلع والخدمات، رأس المال والعمل بين بعضها البعض، فتتبع سياسة تعريفية مشتركة تجاه وارداتها مع بقية العالم[21].

- **الاتحاد الاقتصادي:**

يعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى الإجراءات المحددة سابقا، فإن هذه المرحلة تشتمل على الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والنقدية.

- **الاتحاد النقدي:**

إن الاتحاد النقدي هو مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[22]. وتتطلب عملية تحقيق التكامل النقدي وجود بنك مركزي واحد وسلطة نقدية واحدة تتولى إدارة العملة المشتركة وتحدد السياسة النقدية الواجب تطبيقها في الاتحاد[23].

- **الاندماج الاقتصادي الكامل:**

تعتبر مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل آخر درجات التكامل الاقتصادي، وبمقتضاها تقوم الدول الأعضاء بتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى تحرير كامل لحركة السلع وعوامل الإنتاج إلى جانب إقامة سلطة فوق وطنية تكون القرارات الصادرة عنها ملزمة لجميع الدول الأعضاء[24].

ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي وتبسيطها أكثر، يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل 01 - درجات التكامل الاقتصادي

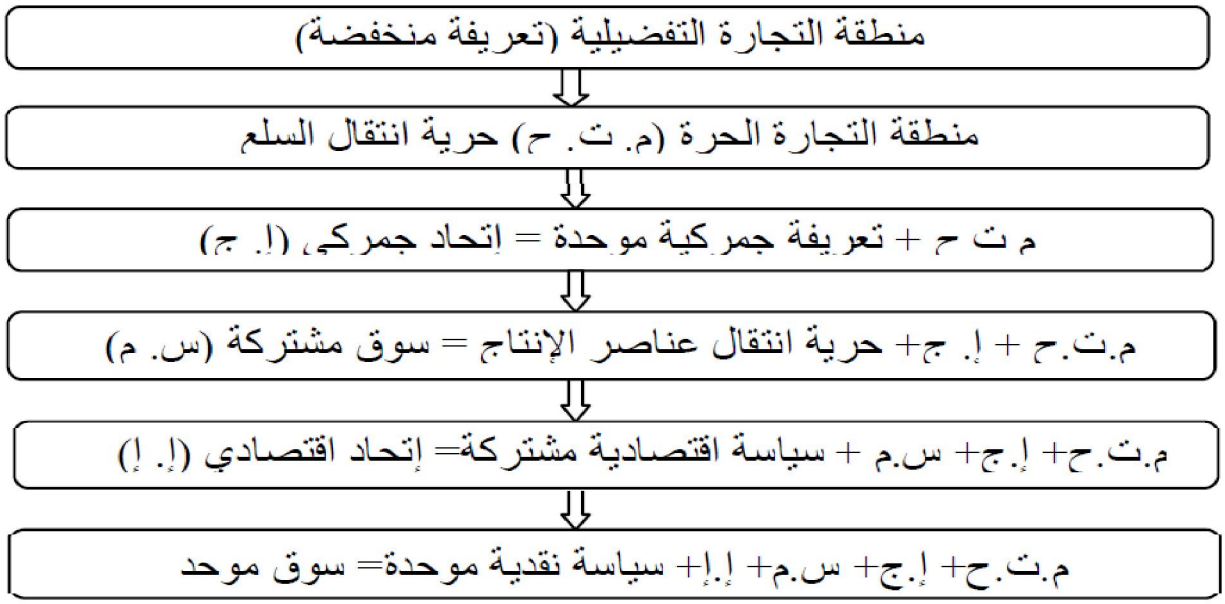

المصدر: EDUARD Marinov (2015), Economic determination of integration in developing counties, In international journal of business and management, vol III, n°3, pp.22-39.

1-2) قيام التكامل الاقتصادي الناجح:

تتعدد العوامل المستخدمة لضمان نجاح التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الراغبة في ذلك، إلا أنها تشترك عمومها في مجموعة من المقومات والشروط التي لا غنى عنها، وبالمقابل هناك مجموعة من المعوقات والعراقيل التي تحول دون الوصول إلى حالة التكامل بعضها اقتصادي وبعضها الآخر غير اقتصادي[25].

لكي يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء ينبغي أن تتوفر له مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية، ومنها[26]:

- **توفر الموارد الطبيعية:**

والمتمثلة في إمكانيات زراعية واسعة، موارد مائية وفيرة تتيح زيادة الإنتاج الزراعي، وكذا ثروات معدنية تشكل أساسا للتطوير الصناعي، وتوفر مناخ ملائم ومناسب...إلخ. مما يوفر أسسا ملائمة تستند إليها عملية التكامل، وبالتالي تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة

الدول المتكاملة، واستخدام هذه الموارد الطبيعية بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات وتطور النشاط الاقتصادي.

- **توافر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية:**

سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو البشرية، اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة.

- **توافر وسائل النقل والمواصلات:**

إن عدم توفرها أو محدوديتها يؤدي إلى ضعف الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية أو الميزة النسبية في الإنتاج ويحد من التعرف على الأسواق ويصعب تسويق المنتوجات وقيام الصناعات الكبرى، أما ارتفاع تكاليف النقل فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- **وجود الفوائض والعجز:**

هدف الدولة من تكاملها مع دولة أخرى أو مجموعة دول يكون إما لسد العجز لديها أو لتصريف فوائضها، سواء كان هذا الفائض أو العجز عبارة عن رؤوس أموال أو سلع أو خدمات، مع ضرورة التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض لتحقيق التوازن.

لتأسيس تكامل اقتصادي ناجح، لابد من توفر مجموعة من الشروط الموضوعية، نلخصها فيما يأتي [27]:

- **توفر البنية الأساسية الملائمة:**

لا يتيح الموقع الجغرافي إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية إلا إذا توافرت شبكات نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، فعدم توفر هذه الأخيرة قد يؤدي إلى إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي بحيث يصبح من الصعب توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل الدول الأعضاء، كما يتعذر تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولا سيما ما يتعلق بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.

- **توفر الأيدي العاملة المدربة:**

من بين العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المدربة، حيث يتيح توافرها في الدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة، وكذا تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في هذه الدول، وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.

- **انسجام السياسات الاقتصادية:**

وخاصة السياسة التجارية، النقدية والمالية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة، ولكن بالمقابل يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية، ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة لمختلف أجزاء الدول المتكاملة.

- **التخصيص وتقسيم العمل:**

يجعل التخصص اقتصاديات هذه الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها فتباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكنها من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي لهذه الدول عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتوجات الدول الأعضاء؛

- **التقارب الجغرافي:**

من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت تشكيل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة ومتناثرة جغرافيا، وبالتالي فالتقارب الجغرافي من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج.

- **توافر آليات التوزيع العادل للمزايا والتكاليف الناتجة عن التكامل:**

يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المكاسب للأعضاء ككل، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بنفس القدر، فمن الصعب التحديد بدقة وتوزيع عوائد التكامل على أساس عادل بين الدول الأعضاء، بل كثيرا ما يكون حصيلة البعض منهم خسارة كاملة خاصة في المدى القصير، وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل، ولهذا يتطلب الأمر وضع سياسات وآليات مشتركة لتحقيق هذا الغرض، والتأكد من توزيع فوائد التكامل بما في ذلك الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية على الواردات بنزاهة وكفاءة بين الدول الأعضاء.

- **توافر الشروط السياسية:**

تتعلق قوة العملية التكاملية بالأساس بالظروف السياسية للدول الأعضاء، فنجاح الاتفاقيات الإقليمية يعتمد على درجة مشاركة الدول الأعضاء والتماسك والتوافق السياسي بينهم، علاوة على ضرورة توفر أوضاع ملائمة تخص الاستقرار السياسي الداخلي، والتقارب الديمقراطي، وكذا التوازن الجيوسياسي بينها، فهي شروط لا غنى عنها للتكامل بين الدول.

- **ضرورة التدرج والآلية:**

يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، فالتحولات الداخلية لرؤوس الأموال والسلع تخلق بعض المشاكل لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

من المتطلبات الأساسية و**العوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي** والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء توافر العناصر الآتية[28]:

- **إطار قانوني:**

كي ينجح أي تكتل اقتصادي لا بد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل. فلا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفهية أو أعراف وطنية. ويشتمل الإطار القانوني على عدد من العناصر، ومنها: وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق عمل، وتشريعات مشتركة.

- **إطار مؤسسي:**

إن وجود إطار قانوني بين الدول الأعضاء ليس كافيا لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء، فلذلك توجد هناك حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات وطنية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البينية.

- **استثمارات مشتركة:**

يتوقف نجاح التكامل على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه. فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار.

- **تجارة بينية:**

هو العنصر المهم في النجاح هو مدى وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات. ويتطلب انسياب السلع بين الدول تخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية للأعضاء.

رغم المكاسب والفوائد التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة، إلا أنه تكتنفه المقابل مجموعة من **المشاكل والمعوقات لهذا التكامل** التي تحول دون استمرار مسيرته.

- **مشكلة السيادة:**

لا تحبذ حكومات الدول التضحية بحريتها وسيادتها واستقلالها الداخلي لتحقيق التكامل، وتعد هذه المشكلة صعبة لسببين متناقضين، أولهما: حرص الدول الداخلة في العملية التكاملية على المحافظة على استقلالها وسيادتها وعدم التنازل كليا أو جزئيا عنها، وخصوصا بالنسبة للدول النامية، وثانيهما: حاجة العملية التكاملية إلى تنازل الدول المعنية بالتكامل عن جزء من سلطانها، كشرط ضروري من أجل خلق إرادة سياسية باتجاه صنع القرارات الموحدة اللازمة لمسيرة التكامل[29].

- **مشكلة التعريفة الجمركية الموحدة:**

من الصعب وضع تعريفة جمركية موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها، وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء[30].

- **مشكلة الحماية الجمركية:**

تنشأ نتيجة تباين الظروف التي تقام فيها الاستثمارات الإنتاجية في الدول الأعضاء، واختلاف درجة نمو اقتصادياتها، إذ أنه لكل صناعة ظروفها الخاصة، وهو ما يجعل كل دولة تحاول توجيه قدر من الحماية لمشاريعها الإنتاجية[31].

- **مشكلة توزيع الإيرادات الجمركية:**

والتي تعد مصدرا هامة للخزينة لأي دولة، والدخول في المنطقة التكاملية يستوجب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيدها على السلع الأجنبية الواردة إليها، وهنا تبرز مشكلة تناقص هذه الإيرادات وإشكالية كيفية توزيعها بشكل عادل بين الدول المنضمة للتكامل[32].

- **مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:**

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وهذه العملية معقدة جدا نظرا لاختلاف هذه السياسات بين الدول وخاصة بين الدول النامية والمتقدمة حيث تضع كل دولة سياسة مناسبة لظروفها وإمكانياتها[33].

2) التكامل الاقتصادي الإسلامي وحدوده:

يذهب أغلب المفكرين الاقتصاديين إلى أن كون فكرة التكامل الاقتصادي حديثة العهد، تعود لمنتصف القرن الماضي وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة حاجة الدول الأوروبية الماسة للتكتل لمجابهة الكتلتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي). ولكن الواقع أن المنهج الإسلامي قد سبق الدول المتقدمة في الأخذ بأحسن الأساليب التكاملية وإيجاد مبادئ وأسس التكامل لاتصافه بالشمول نظرة وواقعا[34]. فوردت في ذلك العديد من النصوص القرآنية التي تدعو إلى ضرورة التعاون على الخير ومنها قوله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"(سورة المائدة، الآية 02)، وقد ذكا رسول الله ﷺ التعاون والوحدة والاجتماع بين المسلمين ونبذ الفرقة والاختلاف فقال ﷺ: "المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ وَمَنْ كَانَ فِي عَوْنِ أَخِيْهِ كَانَ اللهُ فِي عَونِهِ"، وإذا كان التعاون واجباً في نطاق مباشرة الاقتصاد الفردي، فلا شك أنه أشد وجوباً في مجال العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الدول الإسلامية، خاصة وأن العالم يتجه إلى التكتلات الاقتصادية وأن المستقبل للكيانات الكبرى[35].

2-1) المؤسسات والهيئات الداعمة للتكامل الاقتصادي الاسلامي:

يتجسد التكامل الاقتصادي في إطار مؤسسي ويتحقق من خلاله، وتتعدد وتتنوع المؤسسات البينية التي تملكها الدول الإسلامية، كما تستوعب مجالات اقتصادية عديدة كالتجارة، الصناعة، الزراعة، المصارف، التأمين النقل البحري... إلخ، ويحقق تفعيل هذه المؤسسات مضمون الوحدة الاقتصادية للدول الإسلامية[36].

منظمة التعاون الإسلامي:

تعد ثاني أكبر منظمة حكومية بعد الأمم المتحدة، تضم في عضويتها 57 دولة موزعة على أربع قارات، وقد أنشئت بقرار صادر عن القمة التاريخية المنعقدة في الرباط بتاريخ 12 رجب 1398هـ الموافق لـ 25 سبتمبر 1969م، وتنص أهدافها الاقتصادية على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية، وبذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك من أجل تحقيق التكامل فيما بينها بما يفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة، كما أنها أبرمت عدة اتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وأسست شبكة واسعة من المؤسسات والأجهزة ذات طابع اقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي[37]:

- **صندوق التضامن الإسلامي:** أنشئ سنة 1974، ويهدف إلى مساعدة الدول الإسلامية التي تواجه صعوبات اقتصادية وأزمات وكوارث وظروف اجتماعية صعبة؛
- **البنك الإسلامي للتنمية:** تم إنشاؤه كأول مؤسسة مالية إنمائية إسلامية، في ديسمبر 1973، وبدأ عمله رسميا في أكتوبر 1975، كمؤسسة متخصصة تهدف إلى دعم جهود التنمية الشاملة لشعوب الدول الأعضاء، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم للتجارة البينية لتلك الدول؛
- **مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية:** أنشئ سنة 1977، ويرمي إلى دراسة وتقييم التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء لمساعدتها للخروج بمقترحات لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة؛
- **الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:** تأسست سنة 1978، وتنشد توثيق التعاون في مجالات التجارة وتقنية المعلومات والتأمين وإعادة التأمين والشحن البحري والقطاع المصرفي وتعزيز الاستثمار وفرص المشاريع المشتركة في البلدان الأعضاء؛
- **المركز الإسلامي لتنمية التجارة:** تأسس سنة 1981، ويعمل على تنشيط المبادلات التجارية والاستثمارات بين الدول الأعضاء؛
- **اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري:** أنشئت سنة 1981، وتختص بالتنسيق وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، وتعمل على تعزيز التدابير الهادفة إلى زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء في المنظمة، ومتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بمجالي التجارة والاقتصاد، وإعداد برامج ومشاريع تمكن من تطوير الكفاءات في هاذين المجالين؛
- **معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية:** تم تأسيسه سنة 2010، ويضطلع بتوحيد المعايير في الدول الأعضاء، وإزالة الحواجز الفنية التي تعيق التجارة ومن ثم النهوض بمستوى التجارة فيما بين هذه الدول؛
- **الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر:** أنشئ سنة 1981، ويهدف إلى تنسيق جهود الأعضاء وتوحيدها لتحقيق التعاون بين الشركات البحرية لغرض تطوير النقل البحري، والمبادرة باتخاذ كل إجراء من شأنه تعظيم المكاسب على شبكة الخطوط الملاحية لدول العالم الإسلامي؛
- **لجنة القضايا المتعلقة بالتجارة:** شكلتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية سنة 2009، من أجل العمل على التنسيق الفعال بين الأنشطة المتعلقة بالتجارة، وأسندت إليها مهام تعزيز التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الخبرات، وتتكون من خمس فرق فرعية: التجارة والنقل، تنافسية التجارة، المساعدة من أجل التجارة، المشاريع المتكاملة، والتجارة والزراعة.
-

رابطة العالم الإسلامي:

هي منظمة إسلامية شعبية عالمية، أنشئت سنة 1962، ومن أهم أهدافها المتصلة بالجانب الاقتصادي العمل على توحيد كلمة المسلمين وازالة العقبات التي يعاني منها المجتمع المسلم، من خلال الإسهام في مكافحة المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة ومعالجة قضايا التدريب والتعليم والإسكان، وسائر القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية[38].

منظمات أخرى:

بالإضافة إلى ما سبق أنشئت عدة منظمات ومؤسسات وثيقة الصلة بالتكامل الاقتصادي في مناحي عدة، ومنها:

- **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:** تأسست سنة 1991، تعنى بوضع الإطار المؤسسي الذي يحكم عمليات الرقابة الذاتية فيما يتعلق بالإفصاح، عرض البيانات المالية، وتطبيق المعايير المحاسبية التي تتناسب مع طبيعة عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تقوم بإصدار المعايير الشرعية، المعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة بالإضافة إلى الضوابط والأخلاقيات والإرشادات[39]؛
- **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:** تم تأسيسه سنة 2001، ويهدف إلى دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية، ودعم تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تعزيز أفضل الممارسات[40]؛
- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** تأسس سنة 2003، ويرمي إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي قطاعات الصيرفة الإسلامية وأسواق المال والتكافل[41].

2-2) القدرات الاقتصادية للعالم الإسلامي:

يمتد إقليم الدول الإسلامية على مساحة شاسعة، وتنتشر البلدان السبعة والخمسون الأعضاء في أربع قارات مختلفة من ألبانيا (أوروبا) في الشمال إلى موزمبيق (أفريقيا) في الجنوب، ومن إندونيسيا (آسيا) في الشرق إلى غويانا (أمريكا اللاتينية) في الغرب، وبذلك تمثل هذه البلدان سدس مساحة العالم وخمس سكانه. وتمثل البلدان الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامي جزءا هاما من البلدان النامية على مستوى العالم، وإن كانت تشكل مجموعة اقتصادية غير متجانسة نظرا لاختلاف مستويات التنمية في كل بلد عضو.

تشير الإحصائيات أن الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 قد طالت كل اقتصاديات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، شأنها شأن معظم اقتصاديات العالم. حيث سجل مجموع الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية تراجعا بنسبة 5.6% أي من مبلغ 7.3 تريليون دولار المسجل سنة 2019 إلى 6.9 تريليون دولار في 2020، ومن المتوقع أن ينتعش الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 7.7 تريليون دولار خلال سنة 2021، وهو أعلى من نظيره المسجل سنة 2019[42].

وبحكم تراجع مستوى الإنتاجية والزيادة المستمرة في عدد السكان، شهدت جميع أنحاء العالم خلال 2020 تراجعا في قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية مقارنة بالسنة السابقة، ونسبة التراجع كانت أكثر حدة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.4%، أي أنه بلغ مبلغ 3680 دولارا أمريكيا بعدما كان 3972 دولارا أمريكيا سنة 2019، ورغم أن البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بدورها شهدت تراجعا في هذا النصيب (4.4-%)، إلا أنه ظل الأدنى في بلدان المنظمة، لدرجة أن الفجوة بينها وبين باقي بلدان العالم زادت اتساعا[43].

وسار النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة في منحى متباطئ على امتداد العقد الماضي من الزمن، وانحصر معدل النمو بين 6% المسجل سنة 2010 و2.6% سنة 2019، بمتوسط سنوي بلغ 4.3%، وفي ظل الجائحة انكمش اقتصاد بلدان المنظمة بنسبة 1.6%، لكن من المرتقب أن ينتعش خلال العامين المقبلين بنسبة نمو تتراوح بين 4.3% و4.5% أي بمعدل قريب من متوسط السنوات العشر الماضية، وكان معدل الانكماش في 2020 معتدلا مقارنة بالمتوسطات العالمية[44].

إن قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة تعد من أهم النشاطات الأساسية في كل اقتصاد، والتي تبرز المكانة الاقتصادية للدولة، وعليه سيتم التطرق لمؤشرات هذه القطاعات في مختلف دول العالم الإسلامي:

- **القطاع الزراعي:**

يساهم قطاع الزراعة بدور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كما في باقي بلدان العالم، من خلال توفيره لفرص العمل وسبل العيش لملايين الأشخاص، لا سيما الذين يعيشون في المجالات الريفية. وتزخر مجموعة بلدان المنظمة بموارد زراعية غنية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة والموارد البشرية، وتستأثر بحصة لا يستهان بها من الإنتاج الزراعي والتجارة في منتوجات الزراعة

على الصعيد العالمي، وتشير أحدث الإحصائيات إلا أنه اعتبارا من سنة 2010 تحسن أداء بلدان المنظمة بصورة كبيرة على مؤشر إجمالي الإنتاج الزراعي بالمقارنة مع متوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والمتوسط العالمي، كما صنفت بلدان المنظمة ضمن قائمة العشرين الأكثر إنتاجا للسلع الزراعية الرئيسية في العالم. وبالإضافة إلى ذلك يشغل قطاع الزراعة أكثر من 20% من القوى العاملة في 36 بلدا عضوا، وهذه النسبة تتجاوز عتبة 50% في 12 بلدا عضوا في المنظمة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أما بخصوص التجارة فقد شهدت بلدان المنطقة زيادة مهمة بلغت 30% في إجمالي حجم المبادلات التجارية الخاصة بالمنتوجات الزراعية خلال الفترة بين 2010 و2018[45].

استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2018 بأكثر من ربع الأراضي الزراعية والسكان المزارعين في العالم، بمعدل 1.38 مليار هكتار من الأراضي الزراعية وأكثر من 1.8 مليار من السكان المزارعين، وفي سنة 2018 استأثرت المناطق الريفية في بلدان المنظمة بحصة 49.5% من إجمالي السكان، بينما بلغت هذه النسبة 48.8% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، و44.8% كمتوسط عالمي.

يعد الاستخدام الفعال والمنتوج للأراضي الزراعية، إلى جانب توفر القوى العاملة الزراعية، من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية وفي هذا الصدد كانت بلدان المنظمة تتمتع في سنة 2017 بما يقارب 1.38 مليار هكتار كمساحة إجمالية للأراضي الزراعية، أي ما يعادل 25.7% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في العالم، بالنظر إلى المساحة المزروعة التي تمثل مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة، ويسجل أن النسبة المئوية لمساحة الأرض المزروعة من إجمالي الأراضي الزراعية في بلدان المنظمة (27.67%) لا تزال دون المتوسط العالمي الذي يزيد عن 30%.

وقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان المنظمة 310 مليون هكتار فقط سنة 2017، أي ما يعادل 22.79% من إجمالي مساحتها الزراعية، تمثل أراضي المحاصيل الدائمة في بلدان المنظمة (67 مليون هكتار) فقط 4.88% من إجمالي مساحتها أراضيها الزراعية وبالمقابل فإن الجزء الأكبر من مساحة الأراضي الزراعية عبارة عن مروج ومراعي (72.34% أو 955 مليون هكتار).

الشكل 02 - بنية الأراضي الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي(2017)

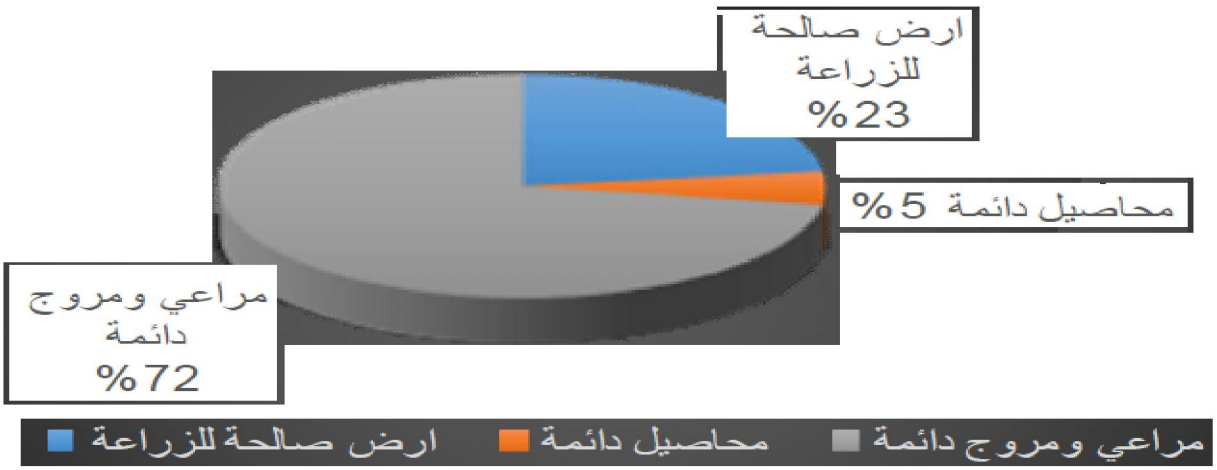

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، تقرير الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (2020)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، ص 3.

ولكن رغم كون الزراعة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ومعلوم أنها تلعب دورا محوريا في اقتصاديات البلدان النامية، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع مستمر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وباقي بلدان العالم، وبالرغم من تمتع البلدان النامية بموارد زراعية مهمة، إلا أن معظمها تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجات سكانها من الغذاء. ولقد تراجعت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة تدريجيا من نسبة 11.3% المسجلة سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2018، وهذا الاتجاه التنازلي لا يتعارض مع الوضع القائم في باقي البلدان النامية حيث استأثرت الزراعة بحصة 8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018، وبشكل عام يمكن ربط التراجعي النسبي في القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم النامي بتحولات هيكلية محددة وعدم استقرار الأسواق الزراعية والضغوط البيئية واستنزاف/ تدهور الأراضي والموارد المائية[46].

وعلى مستوى فرادى البلدان، يحظى قطاع الزراعة بأهمية خاصة بالنسبة للعديد من اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي، ففي سنة 2018 شكلت الزراعة أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي في 18 بلدا عضوا في المنظمة، وفي سبع بلدان أعضاء واقعة في منطقة أفريقيا فاقت هذه النسبة معدل 30% خلال نفس العام، كما أن هناك 30 بلدا عضوا في المنظمة من وسط وشرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث لا يتعدى معدل مساهمة الأنشطة الزراعية غي الناتج المحلي الإجمالي نسبة 10%[47].

أما بخصوص مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج الزراعي، فقد سجل متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في بلدان المنظمة زيادة طفيفة خلال الفترة (2000-2016)، مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والعالم ككل، وخلال الفترة (2013-2016) تفاقم الركود على مستوى نصيب الفرد من الإنتاج، مما أفضى إلى زيادة الهوة بشكل كبير بين بلدان المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الإنتاج[48].

وعلى مستوى فرادى البلدان، سجل 37 عضوا في المنظمة معدل نمو سنوي مركب إيجابي على مستوى نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2000-2016)، ومن بين هذه البلدان سجلت سيراليون أعلى معدل بلغ 6.8، تلتها بروناي دار السلام والجزائر 4 لكل منهما وطاجكستان 3.7 وألبانيا 3.5 وأوزباكستان 3.4 وكازاخستان 3.3 وأذربيجان 3.1 لكن 39 بلدا عضوا في المنظمة سجل معدلا أقل من المتوسط العالمي بلغ 112 من حيث مؤشر نصيب الفرد من الإنتاج، وهذا الأداء الضعيف لبلدان المنظمة يوحي بأن معظمها لا تزخر بما يكفي من طاقة إنتاجية لتلبية الطلب المحلي لعدد السكان المتزايد، ومن ثم فهي مجبرة للاعتماد بشكل كبير على استيراد المنتوجات الغذائية[49].

- **القطاع الصناعي**

يمثل قطاع التصنيع أملا عريضا لدى الدول الإسلامية لتحقيق التنمية، شأنها في ذلك شأن سائر البلدان النامية، فمن خلال التصنيع يمكن لدول العالم الإسلامي تعظيم الإفادة من مواردها الاقتصادية المحلية وزيادة القيمة المضافة من استغلال تلك الموارد فضلا عن تجنيبها التعرض لتقلبات عرض وطلب المنتوجات الأولية وتدهور أسعار بعضها عالميا[50].

وتتمثل أهمية التنمية الصناعية في بلدان العالم الإسلامي فيما يلي[51]:

- ✓ تنويع مصادر الدخل وتحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة في توليد الناتج لتجنب سلبيات الاعتماد على القطاع الأولي؛
- ✓ تعزيز الطاقات الإنتاجية الوطنية من أجل تطوير التحرر الاقتصادي في مواجهة الاحتكارات الغربية لإنتاج وتجارة السلع المصنوعة، مع تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي وخاصة في بعض السلع الإستراتيجية؛
- ✓ النهوض بمستوى فنون الإنتاج ومهارات القوى العاملة التي تتطور أسرع في مجال القطاع الصناعي عنها في القطاع الأولي؛
- ✓ رفع القيمة المضافة من استغلال الموارد المحلية؛
- ✓ واستيعاب القوى العاملة الزائدة عن حاجة القطاع الزراعي.

الشكل 03 - إجمالي نشاط التصنيع في دول منظمة التعاون الإسلامي

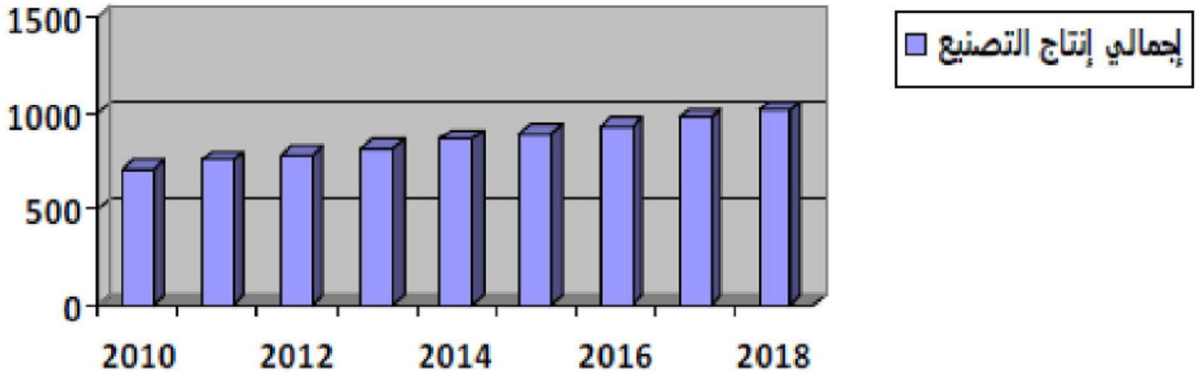

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 'التحديات على مستوى التجارة والتكامل في ظل تصاعد أوجه عدم اليقين'، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أكتوبر 2020، أنقرة، ص 43.

يعرف الإنتاج الصناعي الجماعي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة مطردة خلال الفترة (2010-2018) فقد تجاوز عتبة 1 تريليون دولار سنة 2018، مقارنة بمبلغ 703 مليار دولار سنة 2010، والأهم من ذلك أن حصة دول المنظمة من أنشطة التصنيع العالمية في تزايد مستمر خلال الفترة (2010-2017). وبلغت حصة هذه البلدان من إجمالي القيمة المضافة للتصنيع فقط 4.9% سنة 1990، لترتفع إلى 5.8% في 2000 وإلى 6.9% سنة 2010، واعتبارا من 2018 استأثرت بحصة 7.5% من القيمة المضافة للتصنيع العالمية، وعلى الرغم من الزيادة المطردة وبالنظر إلى الإمكانيات القائمة، إلا أن المستوى الحالي للمساهمة في القيمة المضافة للتصنيع على المستوى العالمي لا يرقى لمستوى مرض[52].

وعلى الرغم من وجود تنوع في مستويات أداء النمو في بلدان المنظمة، إلا أن عددا قليلا من البلدان الأعضاء هي التي تهيمن على إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في مجموعة بلدان المنظمة، ومع الحصة المشتركة البالغة 36.6%، استأثرت كل من إندونيسيا وتركيا فقط بأكثر من ثلث إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في دول المنظمة، تليهما السعودية (8.8%) وماليزيا (7.7%) ثم مصر (5.7%)، وتستأثر البلدان الخمس الأولى في المنظمة بحصة 58.8% من إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في كل بلدان المنظمة[53].

وحسب تقرير المنظمة الصادر سنة 2021 تبلغ حصة التصنيع الذي يتمتع بإمكانيات هائلة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية نسبة 14.6% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم قريب إلى حد كبير من معدل مجموعة البلدان المتقدمة 13.9% لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، ويستأثر القطاع بحصة 47% من إجمالي القيمة المضافة في تركمانستان وما بين 20%

و24% في 7 بلدان أعضاء أخرى (طاجكستان، ماليزيا، أوزباكستان، وإندونيسيا، تركيا، بنغلاديش والأردن)[54].

القطاع التجاري:

حسب بيانات صندوق النقد الدولي (إحصاءات وجهة التجارة)، بعد أن سجلت القيمة السنوية لتجارة البضائع العالمية تراجعا بنسبة 2.7% في 2019، تراجعت أكثر سنة 2020 في ظل تفشي جائحة كوفيد-19 بنسبة 7.3% وسارت مستويات الصادرات والواردات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متواز، رغم تسجيل معدلات تراجع كبيرة، لا سيما على مستوى الصادرات، فقد سجلت صادرات بلدان المنظمة من البضائع التي تراجعت بنسبة 5.4% في 2019، مزيدا من الانخفاض بلغ حجمه 17% سنة 2020، وبالمقابل تراجع حجم واردات البضائع بنسبة 8.3% سنة 2020، في أعقاب انخفاضه بنسبة 2.8% في السنة التي قبلها. وتبعا لذلك تراجع حجم الصادرات إلى 1.49 تريليون دولار أمريكي في 2020، واستأثرت بذلك بحصة أقل في إجمالي الصادرات العالمية، أي 8.6% في 2020 مقابل 9.6% سنة 2019، وحتى حجم الواردات الذي تراجع لمبلغ 1.58 تريليون دولار أمريكي جسد حصة جد متدنية إلى إجمالي الواردات العالمية، حيث انخفض من 9.1% في 2019 إلى 9% سنة 2020، ومقارنة بأداء البلدان النامية تراجع كذلك حجم صادرات وواردات بلدان المنظمة بصورة حادة سنة 2020، بالنظر إلى حصة بلدان المنظمة من إجمالي صادرات وواردات البلدان النامية بدورها تراجعت من 23.7% إلى 21% في الحالة الأولى ومن 23.6% إلى 23.2% في الحالة الثانية[55].

الشكل 04 - التجارة الدولية في البضائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الصادرات)

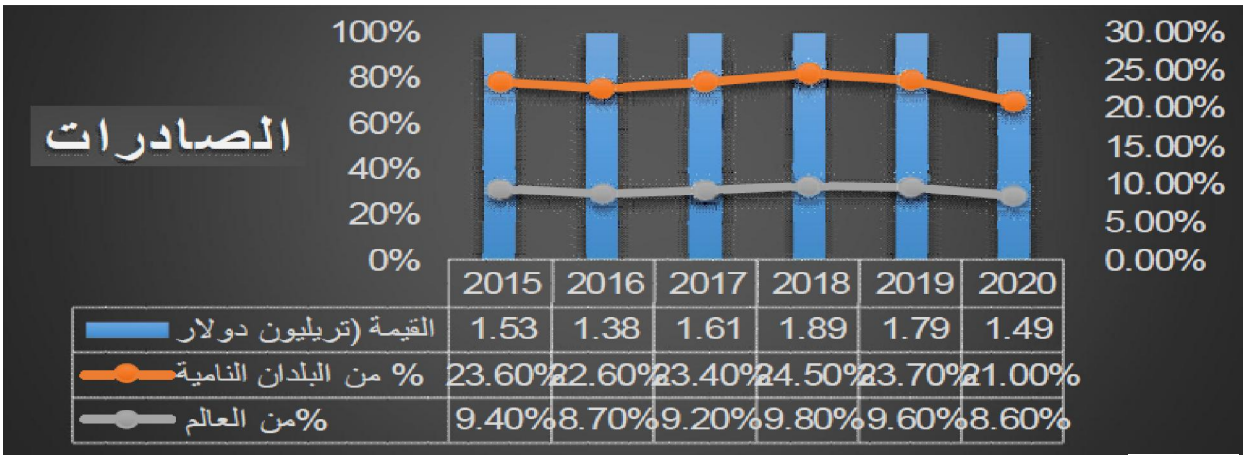

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة (تريليون دولار	1.53	1.38	1.61	1.89	1.79	1.49
% من البلدان النامية	23.60%	22.60%	23.40%	24.50%	23.70%	21.00%
%من العالم	9.40%	8.70%	9.20%	9.80%	9.60%	8.60%

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، «تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 'التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19»، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أكتوبر 2021، أنقرة، ص 56.

الشكل 05 - التجارة الدولية في البضائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الواردات)

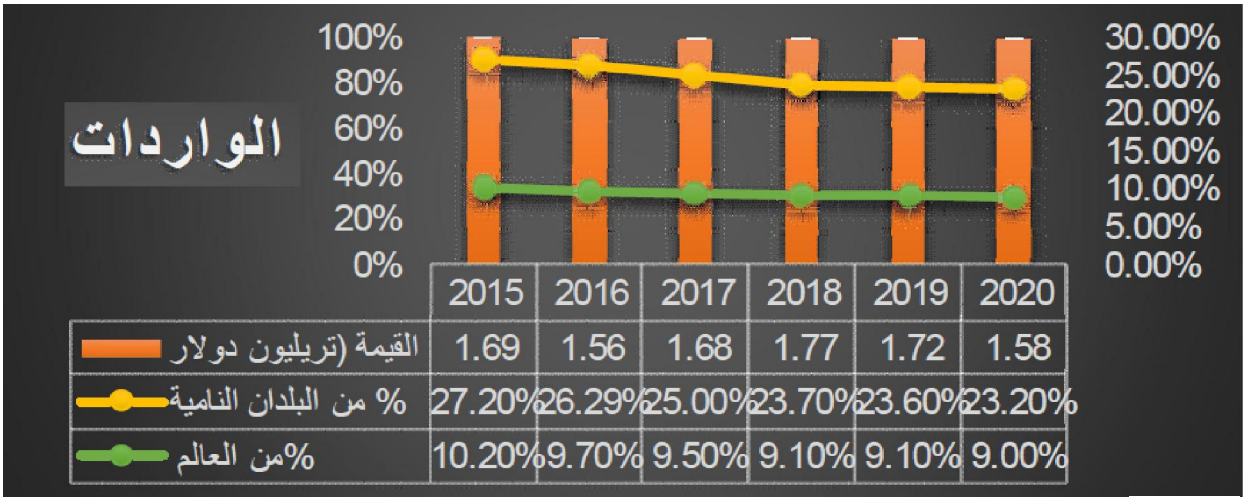

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة (تريليون دولار	1.69	1.56	1.68	1.77	1.72	1.58
% من البلدان النامية	27.20%	26.29%	25.00%	23.70%	23.60%	23.20%
%من العالم	10.20%	9.70%	9.50%	9.10%	9.10%	9.00%

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، «تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 'التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19»، مرجع سبق ذكره، ص 56.

هذا وأثرت تداعيات الجائحة على قطاع الخدمات أكثر من قطاع السلع، فتشير أرقام منظمة التجارة العالمية إلى أن قيمة التجارة العالمية في الخدمات قد تراجعت بمعدل الخمس سنة 2020 مقارنة بالسنة التي قبلها، وكان هذا التراجع أكثر حدة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي فقد هوت صادراتها من الخدمات بنسبة 37.6% ولم يتعدى حجمها 279 مليار دولار أمريكي، وبذلك تراجعت حصتها في إجمالي الصادرات العالمية للخدمات إلى 5.6% في 2020 مقارنة بحصة 7.2% المسجلة في السنة السابقة، وعلى نفس المنوال تراجعت وارداتها من الخدمات بنسبة 28.4% وبلغ حجمها 432 مليار دولار أمريكي، وهذا ما أدى إلى تراجع حصتها في إجمالي الواردات العالمية من الخدمات إلى 9.2% في 2020 بعدما كانت مستقرة في حدود 10.1% على امتداد السنوات الأربع المنصرمة[56].

الشكل 06 - تجارة الخدمات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الصادرات)

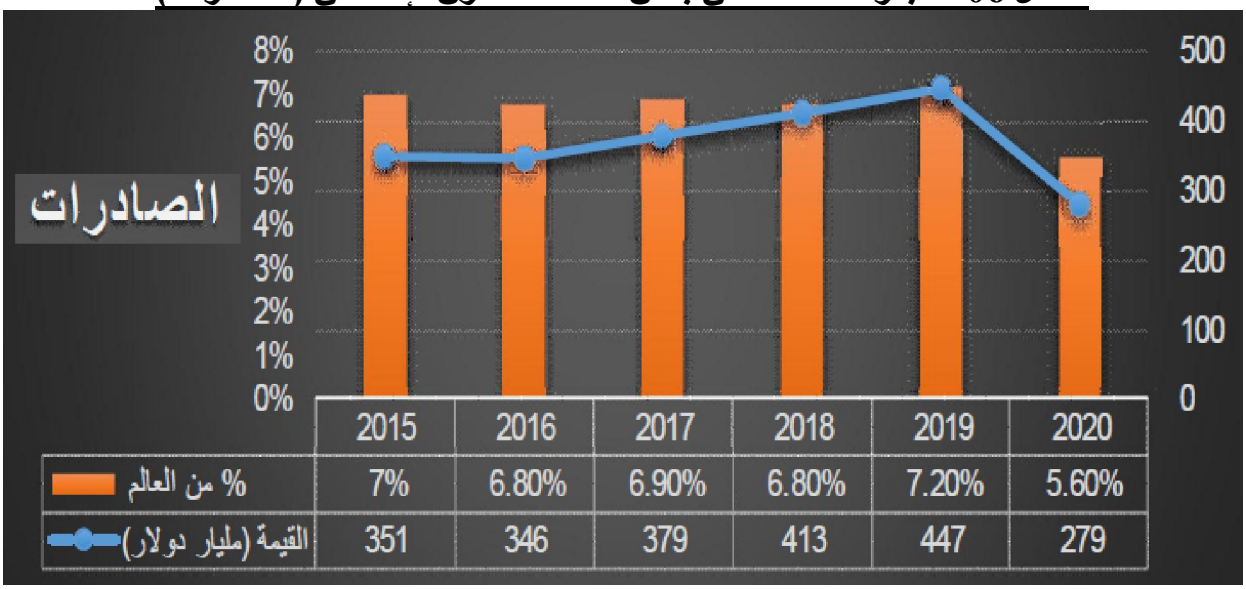

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، «تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 'التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19»، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الشكل 07 - تجارة الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي (الواردات)

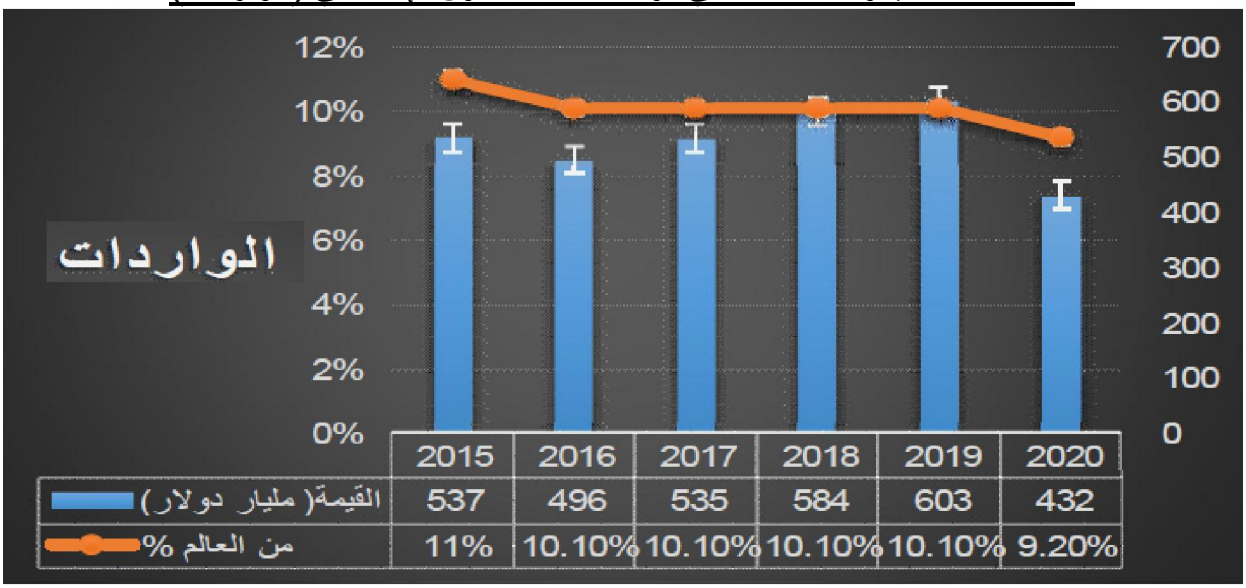

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، «تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 'التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19»، مرجع سبق ذكره، ص 58.

وتشير التحليلات الخاصة بتجارة السلع والخدمات المذكورة أعلاه إلى أن بلدان المنظمة لا تضطلع بدور كاف في التجارة العالمية، ومع حدوث انخفاض نسبي في تدفقاتها التجارية التي لوحظت سنة 2020، ظلت مساهمتها في التدفق العالمي للسلع والخدمات دون إمكاناتها. فمستويات القدرة غير الكافية في مجال التصنيع والخدمات والاعتماد الكبير على صادرات السلع الأساسية والأولية تجعلها أكثر عرضة لتداعيات الصدمات العالمية –كما في حالة الوباء الحالي– وأقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية لكي تصبح مصدرة صافية للسلع والخدمات على حد سواء. وقد أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث القيمة الإجمالية، مستوردا صافيا في تجارة السلع سنة 2020، حيث بلغ العجز التجاري في تجارة السلع 90 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 70 مليار في السنة السابقة، وفي تجارة الخدمات ظلت بلدان المنظمة مستوردا صافيا فبلغ العجز الإجمالي لها 152 مليار دولار أمريكي سنة 2020 ما يمثل تقريبا نفس العجز المسجل في السنة السابقة (155 دولار أمريكي)[57].

وبخصوص حجم التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة (الصادرات البينية + الواردات البينية) فقد سجل زيادة كبيرة حيث انتقل من 556.32 مليار دولار أمريكي في سنة 2016 إلى 751.5 مليار دولار أمريكي في 2018، وهو ما يمثل نموا بنسبة 35% نتيجة نمو التجارة البينية للمنظمة بأزيد من 2 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق وإيران وأندونيسيا والبحرين وباكستان وعمان ومصر وماليزيا وأفغانستان وتركيا والكويت والجزائر وبنغلاديش ونيجيريا وكازاخستان وأوزباكستان وأذربيجان. وارتفعت الصادرات البينية لدول المنظمة بنسبة 40% فانتقلت من 278.38 سنة 2016 إلى 390.46 سنة 2018، وساهمت الجهود الفاعلة لبرامج مؤسسات المنظمة والشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى في رفع حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من إجمالي تجارة الدول الأعضاء من 18.69% سنة 2016 إلى 21.2% سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12.5% نتيجة نمو حصة نمو حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون بمعدل يفوق 50% من العراق وتوغو وأفغانستان وغويانا والبحرين وبنين وأوغندا وغامبيا ومالديف وإيران وموريتانيا وأذربيجان والمملكة العربية السعودية والنيجر وألبانيا[58].

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول - تطور التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين 2016-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي وبالنسب

البيان	2016	2017	2018	التطور 2018-2016
الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	1391.70	1607.37	1741.59	%25.14
الصادرات البينية	278.38	322.8	390.46	%40.26
حصة الصادرات البينية	%20	%20.08	22.46%	%12.09
الواردات العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي	1599.44	1644.1	1839.31	%15
الواردات البينية	277.94	321.5	361.04	%29.90
حصة الواردات البينية	%17.38	%19.55	%19.63	%12.96
التجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي	2991.14	3251.47	3580.90	%19.72
التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي	556.32	644.3	751.50	%35.08
حصة التجارة البينية	%18.69	%19.82	%21.02	%12.49

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2019-2020، ص 17.

نجم الانخفاض الحاد في إجمالي الصادرات السلعية لبلدان المنظمة (17%) في ظل الظروف الوبائية لسنة 2020–في جزء صغير منه– عن انخفاض التجارة بين بلدانها، ففي حين تقلصت صادراتها إلى البلدان غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 18.5% انخفضت الصادرات البينية بدرجة أقل بنسبة 9.5%، لتبلغ 290 دولار أمريكي، وترجمت هذه التطورات إلى زيادة حصة التجارة البينية في المنظمة من إجمالي التجارة لدول المنظمة في العامين الماضيين، من18.1% في 2018 إلى 18.7% في 2019 و19.5% في 2020، وهو أعلى معدل تم تحقيقه في العقد الماضي لكن هذا النمو البطيء في تدفقات التجارة بين بلدان المنظمة يقلل من احتمالات تحقيق الهدف المتمثل في الوصول لمعدل 25% المحدد في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي العشري (OIC–2025)[59].

خاتمة:

أصبح التكامل الاقتصادي أحد ميزات النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وقد أيقنت الدول فعاليته كخيار استراتيجي نظرا للمزايا والمكاسب الايجابية التي يتيحها من تحقيق للرفاهية وحماية الاقتصاد وتحسين كفاءة استخدام العوامل الاقتصادية، فبات العمل المنفرد لا جدوى منه، والدول الإسلامية تستحوذ على إمكانيات ومقومات كبيرة من ثروات طبيعية وبشرية مع ما تختص به من موقع استراتيجي، تؤهلها لتحقيق نجاح التكامل الاقتصادي فيما بينها، قصد النهوض باقتصاديات هذه الدول وإنعاشها.

من **النتائج** المتوصل إليها:

- يتمحور مفهوم التكامل الاقتصادي حول إزالة الحواجز التجارية بين الدول، وهو وسيلة تلجأ إليها الدول لتجسيد أهداف مشتركة، من أهمها تحسين المؤشرات الاقتصادية؛
- يمثل التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ضرورة حتمية، تبعا لآثاره الإيجابية؛
- أدى تراجع مستوى الإنتاجية والزيادة المستمرة في عدد السكان إلى تراجع نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- رغم تمتع الدول الإسلامية بموارد فلاحية مهمة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع مستمر، وهو ما يعكسه اعتمادها الكبير على الاستيراد؛
- وأثرت تداعيات جائحة كوفيد-19 التي طالت مجال التجارة الدولية على قطاع الخدمات أكثر من قطاع السلع؛

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من **التوصيات** التي يمكن أن الأخذ بها، ومنها:

- يجب على دول العالم الإسلامي السعي بخطى عملية للوصول إلى التكامل الاقتصادي التام بينها، من خلال النظر خفض معدلات التعريفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير الجمركية، والعمل على تنسيق سياساتها الاقتصادية؛
- ينبغي على الدول الإسلامية تنمية حجم صادراتها في الأسواق العالمية؛
- الاهتمام بتكوين الكوادر البشرية الهائلة وتدريبها، وتأهيلها،
- دعم النماذج التكاملية القائمة في العالم الإسلامي باعتبارها النواة المحفزة لاستنبات تكامل اقتصادي تام بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المستقبل؛
- العمل على تطوير البنيات التحتية وخطوط ووسائل النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية، لكونها من الشروط الأساسية لإقامة التكامل الاقتصادي بينها؛
- يتعين على الدول الإسلامية وضع وصياغة سياسات مستدامة في القطاع الزراعي للنهوض بمستوى الإنتاجية الزراعية؛
- ويتوجب على الدول الإسلامية الاستفادة من تجارب الدول المتكاملة.

الهوامش والمراجع:

1 Kone SALIF (2006), «Intégration économique, niveau de développement et compensation équitable», In "Tiers Monden Paris", n° 188, pp. 883-905.

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة (2018)، «تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرّك للنمو والتنمية»، بيروت، ص 85.

3 المرجع السابق، ص 9.

4 لمياء محمد عبد السلام (2017)، «التكامل الاقتصادي العربي من منظور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 23.

5 محمد بوبوش (2017)، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، ص 27.

6 Anthony M. ENDRES (2011), «International Financial Integration competing ideas and policies in the post-Bretton woods Era», Palgrave Macmillan, United Kingdom, p. 7.

[7] Raimi LUKMAN & Ishola Mobolaji HAKEEM (2008), «Imperative of economic integration among Muslim countries: Lesson from European globalization», "In Humanomics", vol 24, n° 02, pp. 130-144.

8 مقال (2021)، «تكامل اقتصادي»، على الخط،

https://www.marefa.org/ تكامل_اقتصادي

[9] أنظر:

حيزية هادف (2013)، «التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا»، "مجلة أداء المؤسسات الجزائرية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، المجلد 02، العدد 02، ص ص 13-26؛

عبد الجليل جميل (2015)، «اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الإفريقي: حالة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD »، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، ص 20.

10 الموسوعة السياسية (2021)، مفهوم التكامل الاقتصادي، على الخط،

https://political-encyclopedia.org/dictionary

11 عبد المطلب عبد الحميد (2003)، «السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة»، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 23-24.

12 صالح طالم (2016)، «التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي»، مجلة "المعيار"، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 07، العدد 02، ص ص 312-329.

13 مراد خروبي (2015)، «الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ص ص 69-70.

14 يونس محمود (2007)، «اقتصاديات دولية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 145؛

15 R. CAVES & R. JONES (1982), «Économie international», Armand Colin, Paris, p. 246.

16 علي القزويني (2004)، «التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة»، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ص 244.

17 أحمد الكواز (2009)، «التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي»، "مجلة جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، ص ص 1-25.

18 Harrison ANDREW, Dalkiran ERTUGRUL & Autres (2004), «Business international et mondialisation vers une nouvelle Europe», Edition Deboek, Paris, p. 205.

19 Michal OVADEK & Ines WILLEMYNS (2019), «International law of customs union: conceptual variety, legal ambiguity and diverse practice», In "the European journal law", vol 30, n°2, pp. 361- 389.

20 Lain BEGG (2021), «The European union and regional economic integration creating collective public goods- past, present and future», In "EPRS: European Parliamentary Research Service", pp. 1-12.

21 Sadia GULZAR (2021), «An Islamic common market: imperative for economic integration of Muslim countries», In "jihat ul Islam", vol 14, n° 02, pp. 39- 48.

22 أحمد صديقي (2011)، «مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي- دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي»، "مجلة الباحث"، جامعة ورقلة، المجلد 09، العدد 09، ص ص 243-252.

23 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 29.

24 علي توفيق الصادق (2010)، «التكامل الاقتصادي العربي»، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص 16.

25 زينب بوقاعة (2018)، معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 42.

26 ارجع إلى:
- فليح حسن خلف (2004)، «اقتصاديات الوطن العربي»، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 234-235؛
- الموسوعة السياسية، مرجع سابق؛

- Petiteville FRANCK (1997), «Les processus d'intégration régionale, vecteurs de recomposition du système international?», In "Etudes internationales", vol 28, n° 03, pp. 510-532.

27 ارجع إلى:
- إكرام عبد الرحيم (2002)، «التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي»، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص 56-58؛
- عبد الوهاب رميدي (2007)، «التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية»، أطروحة دكتوراه، تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 8؛

- Kyambalsa HENRY & Houngnikpo MATHURIN C. (2006),«Economic integration and development in Africa», In "ashgate publishing limited", Burlington, p. 10.
- Petiteville FRANCK, op. cit.

28 ارجع إلى:
- مقال (2021)، «تكامل اقتصادي»، على الخط،

https://www.marefa.org/تكامل_اقتصادي

- Petiteville FRANCK, op. cit.

29 أشرف إبراهيم عطية علي (2001)، «التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية 'دراسة نظرية تطبيقية'»، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 76.

30 عمر مصطفى محمد (2014)، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 37.

31 هشام محمد الأقداحي (2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 215.

32 صبيحة بخوش (2011)، «اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية 1989-2007»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 69.

33 هشام محمد الأقداحي، مرجع سابق 217.

34 أحمد عرفة أحمد يوسف (2020)، «أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية»، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص ص 38-39.

35 أحمد مصطفى عفيفي (2003)، «الاحتكار وموقف الشريعة منه في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة»، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 351.
36 رفعت السيد العوضي (2010)، أثر التجارة البينية للدول الإسلامية في الحد من ضيق السوق، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 28-29 أفريل 2010 [كتاب المؤتمر، ص ص 42-43].
37 ارجع إلى:
- موقع منظمة التعاون الإسلامي على الخط،

https://www.oic-oci.org/
- Abdelwahab WALID (2013), «IDB group efforts in facilitating intra- OIC trade & trade cooperation, OIC high level forum on trade facilitation & single window initiatives for enhanced regional economic cooperation», Casablanca, February 2013, 25-26, [Livre col., p. 9].

38 موقع رابطة العالم الإسلامي على الخط،

https://www.themwl.org/ar

39 موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على الخط:

http://aaoifi.com

40 موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على الخط:

https://uabonline.org

41 موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية على الخط:

https://www.ifsb.org/ar

42 منظمة التعاون الإسلامي (2021)، «تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 'التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19»، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أنقرة، ص 40.
43 نفس المرجع السابق، ص 40.
44 نفس المرجع السابق، ص 43.
45 منظمة التعاون الإسلامي (2020)، «تقرير الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي»، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، ص IV.
46 نفس المرجع السابق، ص 14.
47 نفس المرجع السابق، ص 14-15.
48 نفس المرجع السابق، ص 15.
49 نفس المرجع السابق، ص 15-16.
50 وجدي محمود حسين (1994)، «اقتصاديات العالم الإسلامي- الواقع والمرتجى»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 106.

51 نفس المرجع السابق، ص 107.
52 منظمة التعاون الإسلامي (2020)، «تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 'التحديات على مستوى التجارة والتكامل في ظل تصاعد أوجه عدم اليقين'»، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أنقرة، ص ص 43-44.
53 نفس المرجع السابق، ص 44.
54 منظمة التعاون الإسلامي، «تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 'التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19»، مرجع سابق، ص 47.
55 نفس المرجع السابق، ص 56.
56 نفس المرجع السابق، ص 57.
57 نفس المرجع السابق، ص 59.
58 المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2019-2020، ص ص 32-33.
59 نفس المرجع السابق، ص 60.